دور الاعتماد الأكاديمي في ضمان الجودة في التعليم العالي (عرض تجارب عربية)

د.محمد بن موسى[1] د.محمد علي الجودي[2]

1- كلية العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة زيان عاشور – الجلفة، bben_moussa@yahoo.fr

2- كلية العلوم الاقتصادية، قسم العلوم التجارية، جامعة زيان عاشور – الجلفة، djmed20@yahoo.fr

تاريخ الإيداع: 2018/09/30 **تاريخ المراجعة:** 2018/12/10 **تاريخ القبول:** 2019/01/28

ملخص

هدفت الدراسة إلى توضيح أهمية الاعتماد الأكاديمي للنظام التعليمي ودوره في الوصول إلى رؤية مشتركة مُؤسَّسَة على الارتقاء بجودة هذا النظام، إضافة إلى عرض بعض الممارسات العربية (الإمارات، السعودية، الأردن) التي تطبق الاعتماد الأكاديمي وشرح الخطوط والمحاور الكبرى له. توصلت الدراسة إلى وجود مبادرات فعلية من أجل دعم مسار الجودة في التعليم العالي في الدول محل الدراسة، بتأسيس هيئات تعمل على منح الاعتماد الأكاديمي ومتابعة تحقيقه، وتحديد المعايير المطلوبة بدقة وخصوصية تحقيقا لغرض مراقبة أداء مؤسسات التعليم العالي على عدة مستويات، الأمر الذي يعزز الثقة بين الدولة والمجتمع سيَّما في ما يخص (البرامج الأكاديمية، والمستوى العام لمؤسسات التعليم العالي، وكذا بقية الخدمات والأنشطة التي تقدمها).

الكلمات المفاتيح: جودة التعليم العالي، الاعتماد الأكاديمي، مؤسسات التعليم العالي، الإمارات، السعودية، الأردن.

The Role of Academic Accreditation in Quality Assurance in Higher Education (Arabic Experiences)

Abstract

This study aims to clarify the importance of the academic accreditation of the educational system and its role in reaching a common vision based on improving the quality of the educational system. In addition, it presents some practices in UAE, Saudi Arabia and Jordan Arab countries. The study found that there are actual initiatives to support quality in the higher education in these countries. The results are attained through the establishment of structures that work to grant academic accreditation and follow up its achievement. In addition, the required standards based on accuracy and privacy in order to monitor the performance of institutions of higher education at several levels, which enhances the trust between the state and society are defined.

Key words: Quality of Higher Education, Academic Accreditation, Higher Education Institutions, UAE, Saudi Arabia, Jordan.

Le rôle de l'accréditation universitaire dans l'assurance de la qualité dans l'enseignement supérieur (expériences des pays arabes)

Résumé

L'étude vise à clarifier l'importance de l'accréditation académique du système éducatif et son rôle dans la réalisation d'une vision commune basée sur l'amélioration de la qualité du système éducatif, en plus de présenter certaines pratiques arabes (EAU, Arabie Saoudite, Jordanie). L'étude a révélé qu'il existe des initiatives concrètes pour soutenir la qualité dans l'enseignement supérieur dans les pays étudiés, grâce à la création d'organismes chargés d'accréditer les études et de suivre ses réalisations, et de définir les normes requises avec exactitude et confidentialité afin de suivre les performances des établissements d'enseignement supérieur à plusieurs niveaux, ce qui renforce la confiance entre l'État et la société.

Mots-clés: Qualité de l'enseignement supérieur, accréditation académique, établissements d'enseignement supérieur, Émirats arabes unis, Arabie saoudite, Jordanie.

المؤلف المرسل: محمد بن موسى، bben_moussa@yahoo.fr

مقدمـــة

جرَّاء مرور العالم بعدد من التغيرات والتحولات المرتبطة بالإطار الدولي، الإقليمي والمحلي –حيث طفت على السطح معطيات ومتغيرات جديدة– كان لابد من أفكار، وأساليب ومهارات جديدة من أجل التعامل مع هذا الواقع وتلك المعطيات بيُسر وسلاسة، وهذا لا يمكن أن يتأتَّى إلا بمنظومة تعليمية تواكب الحاضر المُعاشْ، وتستشرف المستقبل الآتْ.

من هذا المنطلق ظهرت أهمية وضرورة إصلاح ومتابعة مؤسسات التعليم العالي بكل مشتملات منظومتها التعليمية، عن طريق تبني أساليب تقييم وتقويم ترمي إلى تحقيق الجودة في العملية التعليمية، وهذا يمكن تحقيقه من خلال تأسيس هيئات أكاديمية رسمية، تقوم بالعملية الرقابية على المؤسسات التعليمية، في سبيل تحقيق مستوى من التعليم، يرتقي إلى المستوى الذي شيدت وأقيمت من أجله مؤسسات التعليم العالي.

إن الجودة في التعليم العالي ليست كلاماً يقال، أو شعارا يرفع، فالعنصر الرئيس في تعريفها يكمن في خدمة العملاء (الطلبة)، إذ أن الجودة لا تشتق من حجم المنح والميزانيات، ومعدلات أعضاء هيئة التدريس للطلاب، وعدد المجلدات في المكتبة، وروعة الأبنية والمرافق في الجامعة فحسب، بل من الاهتمام بخدمة حاجات العملاء (الطلبة) سواء كانوا من داخلها أو من خارجها في المجتمع المحيط بها[1].

إشكالية الدراسة:

يعتبر الاعتماد الأكاديمي أحد أقدم وأهم آليات ضمان الجودة، إذ من خلاله تتم عملية مراقبة الجودة والسعر على ضمانها في التعليم، فهو نتاج للتفتيش أو للتقييم أو كليهما معاً، إذ من خلاله يمكن التعرف على مدة استيفاء مؤسسة التعليم العالي للمعايير الدنيا المقبولة، مما يتوج بحصول هذه الأخيرة على شهادة الاعتماد، من قبل هيئة محلية أو إقليمية أو دولية، وذلك من منطلق تحقيق معايير هذه الهيئة. من هنا جاءت هذه الدراسة من أجل الإجابة عن الإشكالية الآتية:

كيف انتهجت الدول العربية منحى الاعتماد الأكاديمي في سبيل الارتقاء بجودة مؤسسات التعليم العالي: (الإمارات، السعودية، الأردن) أنموذجاً؟

أهداف الدراسة:

– توضيح أهمية الاعتماد الأكاديمي للنظام التعليمي ودوره في الوصول إلى رؤية مشتركة مؤسسة على الارتقاء بجودة النظام التعليمي ورفع كفاءته وفعاليته؛

– عرض بعض الممارسات العربية التي تطبق الاعتماد الأكاديمي وشرح الخطوط والمحاور الكبرى له؛

أهمية الدراسة:

مستمدة من:

– الدور المنوط بمؤسسات التعليم العالي في التنمية الشاملة، فهي ترتقي بمستوى المخرجات التعليمية التي تمد بها مختلف الجهات والقطاعات، حيث تشكل أحد أهم ركائز الارتقاء بالمجتمعات البشرية، حيث كلما كانت مخرجات هذه المؤسسات مخرجات نوعية تتسم بالتأهيل العالي والكفاءة الكبيرة أنعكس ذلك على التنمية المجتمعية إيجابا؛

– دور الاعتماد الأكاديمي كآلية علمية مدروسة وممنهجة ترمي إلى الرقي بمؤسسات التعليم العالي وتعزيز جودتها.

الدراسات السابقة:

-دراسة: ماجدة خلف الله العبيد[2] (2017)، بعنوان "**دور الاعتماد الأكاديمي في ضبط معايير الجودة الشاملة فى مؤسسات التعليم العالي**"، بحث منشور في مجلة الحكمة للدراسات الإعلامية والاتصالية، سعت الدراسة إلى الإجابة عن عدة تساؤلات أبرزها إلى أي مدى تساهم هيئات الاعتماد الأكاديمي في تحسين جودة وأداء مؤسسات التعليم العالي؟ وما أهمية تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي؟ استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي (الوثائقي)، وهو يهدف لوصف واقع الظاهرة المراد دراستها استخلاص النتائج من الدراسة والتحليل للظاهرة موضوع الدراسة وتوصلت الباحثة إلى عده نتائج من أهمها الاعتماد ضرورة حتمية لضمان جودة التعليم، فهو من المحفزات الأساسية للارتقاء بالعملية التعليمية، ويعزز الاعتماد الثقة بين الدولة والمجتمع بالبرامج الأكاديمية والمستوي المؤسسي المطلوب للجامعات وبقية الخدمات والأنشطة التي تقدمها الجامعة، وجوهر عملية الاعتماد هو تقويم جودة المستوى التعليمي والأداء المؤسسي لمؤسسات التعليم العالي، وأهم التوصيات التي أوصت بها الدراسة هي زيادة الاهتمام بمشروعات وبرامج الجودة الشاملة في كافة مؤسسات التعليم العالي، ونشر ثقافة مبدأ المساءلة والمحاسبة الذاتية والجماعية في عمل المؤسسة.

-دراسة: فدوى عمر، وحياة الحربي[3] (2014)، بعنوان "**نظم الجودة والاعتماد الأكاديمي ودرجة إسهامها في تحقيق متطلبات مجتمع المعرفة بالجامعات السعودية: دراسة ميدانية لآراء عينة من أعضاء هيئة التدريس**"، بحث منشور بالمجلة التربوية الدولية المتخصصة، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد درجة إسهام نظم الجودة والاعتماد الأكاديمي في تحقيق متطلبات مجتمع المعرفة بالجامعات السعودية من وجهة نظر عينة من أعضاء هيئة التدريس؛ ومعرفة الاختلاف في استجابات عينة الدراسة وفقاً لمتغيري الجنس والجامعة. اُستخدم للدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والاستبيان الإلكتروني: كأداة لجمع البيانات. من أهم النتائج: أن درجة إسهام نظم الجودة والاعتماد الأكاديمي في تحقيق الأبعاد التسعة المحددة كمتطلبات لتحقيق مجتمع المعرفة كانت متوسطة ومتفاوتة تبعاً لقيم متوسطاتها؛ حيث جاء بُعد تحسين وتطوير التقنية وتكنولوجيا المعلومات في مقدمة الأبعاد من حيث إسهام نظم الجودة والاعتماد الأكاديمي في تحقيقه، ويأتي دعم البحث العلمي في آخر هذه الأبعاد. كما وجدت الدراسة وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في تقدير درجة الإسهام تبعاً لمتغيري الجنس والجامعة. قدمت الدراسة توصيات لرفع درجة إسهام نظم الجودة والاعتماد الأكاديمي في تحقيق متطلبات مجتمع المعرفة.

-دراسة: عمر محمد عبد الله الخرابشة[4] (2012)، بعنوان "**تجربة المملكة الأردنية الهاشمية في ضمان الجودة ومعايير الاعتماد الأكاديمي في الكليات التربوية**"، قدمت الدراسة في المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان الجودة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي، وقد هدفت الدراسة إلى معرفة المعايير المطلوبة من كليات التربية في الجامعات الأردنية لتحقيقها والعمل على توفير شروطها ومتطلباتها وصولاً إلى تحقيق الاعتماد الأكاديمي بنوعيه الخاص والعام. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج نذكر منها أن المعايير الموضوعة من هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي الأردنية تنسجم مع المعايير العالمية، ومن شأنها النهوض بمؤسسات التعليم العالي الأردنية وانعكاس ذلك بالضرورة إيجابا على مخرجاتها من الخريجين، كما أن المعايير الموضوعة ممكنة التطبيق وليست خيالية أو صعبة التنفيذ، وقابلة للقياس، ويمكن التأكد من مدى تطبيقها بمؤسسات التعليم العالي.

1- تعريف، أهمية وأهداف جودة التعليم العالي:

يُعد التعليم العالي من أهم ميادين الحياة التي تستأثر فيها الجودة باهتمام قطاعات المجتمع كافة، وذلك بسبب العلاقة المباشرة بين جودة التعليم العالي والنمو المجتمعي بعامة، والنمو الاقتصادي بخاصة إن التعليم العالي قد أصبح الحصن الذي تلجأ إليه المجتمعات للتقدم والتطور، وعدم توفيره بجودة مرتفعة يشكل عائقاً أمام التنمية الشاملة.

1-1- تعريف جودة التعليم العالي:

تهدف جهود ضمان الجودة إلى الارتقاء بالممارسات المهنية بما يضمن الاستفادة القصوى من الموارد والمصادر وصولا إلى مخرجات عالية الجودة لضمان الجودة فهي تعكس الإجراءات المنظمة في الإدارة والتقييم لضمان الوصول إلى مستوي معين من الجودة أو الارتقاء بنظام العمل ومخرجاته وجميع الأنشطة التي ينبغي القيام بها لضمان الالتزام بالمعايير والمخرجات وخدمات تحقق متطلبات الأداء[5].

تعني جودة التعليم العالي مقدرة مجموع خصائص ومميزات المنتج التعليمي على تلبية متطلبات الطالب، وسوق العمل والمجتمع وكافة الجهات الداخلية والخارجية المنتفعة، ويتطلب تحقيق جودة التعليم توجيه كل الموارد البشرية والسياسات والنظم والمناهج والعمليات والبنية التحتية من أجل خلق ظروف مواتيه للابتكار والإبداع في ضمان تلبيه المنتج التعليمي للمتطلبات التي تهيئ الطالب لبلوغ المستوي الذي نسعى جميعا لبلوغه. أما الجودة الشاملة في التعليم العالي فهي أسلوب متكامل يطبق في جميع فروع ومستويات المنظمة التعليمية ليوفر للأفراد وفرق العمل الفرصة لإرضاء الطلاب والمستفيدين من عملية التعليم[6].

1-2- أهمية جودة التعليم العالي:

تنبع أهمية جودة التعليم العالي من المسوغات التي عززت من تطبيق إدارة الجودة والاعتماد في مؤسسات التعليم العالي منها: [7]

أ- ظهور الحاجة في المجتمع الجامعي إلى التكامل، والانسجام بين مستوياته المختلفة (الإدارة الجامعية، أعضاء الهيئة الإدارية والتدريسية، الطلبة، أولياء الأمور)؛

ب- غموض الأهداف لدى العاملين في الجامعات، وفي مؤسسات التعليم العالي بشكل عام؛

ت- تدني مستوى بعض خريجي التعليم العالي، وضعف أدائهم في المراحل التعليمية نتيجة ضعف المحتوى العلمي المقدم إليهم؛

ث- التوصل إلى سبل تشخيص نقاط القوة، والضعف في مجالات أداء المؤسسة الجامعية جميعها، وفي جميع عناصرها، لكي يتمكن من التطوير وتحسين المخرجات بما يضمن لها الحصول على شهادة الجودة والاعتماد؛

ج- حاجة الجامعات إلى ثقة المستفيدين من خدماتها، وتقييم إنتاجها، وقدرتها على العطاء؛

ح- تطوير النظام الإداري، والتنظيمي، والمحاسبي، لضمان زيادة إنتاجية العاملين فيها، وتحقيق السمعة الجيدة، والرضا لدى المستفيد؛

خ- تدني مستوى التعاون، والتنسيق بين المجتمع المحلي، والجامعات؛

د- حاجة الجامعات إلى هامش أوسع يمكنها من اتخاذ القرارات، ودعم تمويل المشروعات التي تنوي الجامعات تنفيذها.

3-1- أهداف الجودة في التعليم العالي:

تتطلع جميع مؤسسات التعليم العالي إلى الوصول إلى أعلى درجات الدقة والإتقان والتميز في جميع الخدمات التي تقدمها لجميع شرائح المجتمع، ولا يمكن الوصول إلى هذا إلا بتطبيق الجودة التي من أهم أهدافها في التعليم العالي ما يأتي:

أ- ترسيخ مبدأ المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المدني والجمعيات المهتمة بالتعليم للمشاركة في الرقابة ودعم مناخ الجودة؛

ب- إعلاء قيم التميز والقدرة التنافسية في مؤسسات التعليم؛

ت- نشر ثقافة الجودة في مؤسسات التعليم المختلفة والمجتمع ككل؛

ث- الاتفاق على آليات ونظم معتمدة لضمان الجودة؛

ج- التعاون مع المجتمع الأكاديمي والمهني في إرساء منظومة المعايير القياسية ووسائل القياس التي تتوافق مع المعايير العالمية؛

ح- إقامة علاقات تبادلية مع هيئات ومنظمات ضمان الجودة والاعتماد على المستوى الإقليمي والدولي بهدف الاعتراف المتبادل[8].

إلى جانب ما سبق يمكن تلخيص غايات تطبيق نظام الجودة في الجامعات في: (تحسين كفاية إدارة الجامعة، تطوير المناهج، تطوير أساليب القياس والتقييم، تحسين الاهتمام باستخدام تكنولوجيا التعليم، رفع مستوى أداء العاملين من أكاديميين وإداريين، تشجيع عمل الفريق الواحد، تنمية القدرات الإدارية، تحسين مخرجات التعليم، زيادة رضا الطلاب والمجتمع المحلي، زيادة إنتاج البحث العلمي في الجامعة)[9].

2- ماهية الاعتماد الأكاديمي:

يعتبر الاعتماد الأكاديمي شهادة اعتماد تمنح من قبل هيئة محلية أو إقليمية أو دولية تشكل تتويجا لاستيفاء وتحقيق معايير هذه الهيئة، حيث تتعدد أهدافه، وأنواعه ومعاييره.

2-1- تعريف الاعتماد الأكاديمي:

يعرف الاعتماد الأكاديمي (Accreditation in Education) بأنه عملية اختيارية طوعية لتقويم جودة مؤسسات التعليم العالي وبرامجها من قبل هيئات مستقلة معتبرة للتأكد من: وفائها بمجموعة من المعايير المحددة سلفاً، وامتلاكها أهدافاً ملائمة ومحددة بشكل دقيق، وأن لديها من الموارد ما يمكنها من تحقيق تلك الأهداف والاستمرار في ذلك[10]. يعتبر الاعتماد الأكاديمي واحدا من أقدم وأهم آليات ضمان الجودة[11]. فالاعتماد الأكاديمي إذن شهادة تثبت ضمان الجودة وهي مهمة ضرورية للمؤسسة في علاقاتها مع الطلبة والأهل والأساتذة والجهة المانحة وسوق العمل والمجتمع المحلي. يتضمن الاعتماد (حصول المؤسسات التعليمية "الجامعات" على رخصة التميز في نظامها وبرامجها وأداء أفرادها الإداري والأكاديمي وخدمة المجتمع وذلك في ضوء المعايير التي تضعها المنظمات المختصة التي تمنح الاعتماد)[12].

قد يختلف مفهوم الاعتماد من دولة إلى أخرى، ولكن يمكن القول بأن هناك نقاطًا كثيرة للاتفاق، فهو عملية تقييم للمؤسسات أو البرامج التعليمية بشكل كلى أو جزئي، بغرض التعرف على مدى وفاء المؤسسات أو البرامج التعليمية للمعايير التى تضعها هيئات أو منظمات الاعتماد، على أن يتم ذلك في شكل دوري، وبطريقة منظمة،

وبإجراءات معينة، وإذا حدث ذلك فإن المؤسسة أو البرنامج يمنح الاعتماد، مما يمنح الثقة لأفراد المجتمع في الشهادات التي تمنحها المؤسسات التعليمية من خلال تطبيق معايير مقبولة على نطاق واسع سواء محلياً أو عالمياً مثل المعايير التي وضعها الاتحاد الأوربي[13].

2-2- أهداف الاعتماد الأكاديمي:

يتمثل **الهدف** الرئيس للاعتماد الأكاديمي في تقييم جودة المؤسسات الجامعية أو البرامج التعليمية التي تقدمها لكي يضمن الجمهور وأرباب العمل والدولة بأنّ كل مؤهل يحقق معايير الجودة المحددة له. وبالإضافة لهذا الهدف الرئيس فإنّ هناك العديد من **الأهداف الضمنية** منها: [14]

أ- تشجيع المؤسسات الجامعية على الاهتمام بالجودة وجعلها قضية محورية؛

ب- جعل الاعتماد وسيلة لصيانة الجودة في البرامج المقدمة، وتعزيز حراك الطلاب وأعضاء هيئة التدريس بين المؤسسات الجامعية وعبر الدول؛

ت- توفير معلومات موثقة وشاملة لأفراد المجتمع حول مستويات جودة البرامج والتي تمكنهم من اختيار البرامج التي يلتحقون أو يلحقون أبناءهم بها؛

ث- توفير المعلومات للسلطات العامة أو الجهات المسؤولة حول ما إذا كانت الموارد المالية والدعم الذي حصلت عليه المؤسسة تم استخدامه بشكل صحيح أم لا؛

ج- حصول المؤسسة أو البرنامج على وضع الاعتماد يعني وفاء المؤسسة أو البرنامج بوعودهم، ويعني بالنسبة للطالب ليس فقط الحكم على مستوى جودة البرنامج، ولكن أيضا ثقة الطالب أنّ الدرجة أو الشهادة التي حصل عليها لها قيمة، والإيمان بقدرته في الحصول على فرص العمل، وتلقي المساعدات الطلابية، والتحويل إلى مؤسسات تعليمية أخرى أو الحصول على فرص الالتحاق بالدراسات العليا. وبالنسبة للجمهور العام والدولة يعني الثقة بقيمة المؤسسة أو البرامج، ويعطي إشارات لأرباب العمل المحتملين بامتلاك الخريجين من البرامج المعتمدة مؤهلات ومتطلبات الدخول للمهن، وتعزيز وتشجيع المساءلة من خلال تقييم خارجي مستمر وشفاف للمؤسسة أو البرنامج، وضمان وجود خطط وبرامج للتحسن المستمر تتحمل مسؤولية نجاحها المؤسسة.

2-3- أنماط الاعتماد الأكاديمي:

تتباين وجهات النظر حول أنماط وأنواع الاعتماد الأكاديمي، حيث يقسمه البعض إلى قسمين: الاعتماد المؤسسي، والاعتماد التخصصي أو البرامجي المهني، وهناك من يقسمه إلى ثلاثة أقسام: الاعتماد المؤسسي، والاعتماد البرامجي، والاعتماد المهني، ويمكن تقسيمه إلى قسمين هما: [15]

أ- الاعتماد المؤسسي (Institutional Accreditation): هو العملية التي بها تخضع المؤسسة لتقييم مستقل للتأكد من وفائها للمعايير التي وضعتها مؤسسات الاعتماد، وهنا يتم تقييم المؤسسة ككل، ويتم التطلع إلى وحدتها في الهدف، والمدى الذي عنده تتكامل أجزاؤُها في كل واحدة كوحدة واحدة ويشمل المؤسسة بما فيها من أقسام وبرامج ووحدات؛

ب- الاعتماد التخصصي (Specialized Accreditation): يعبر عن إجراءات الاعتماد التي تتم على برنامج محدد أو شاغلي مهنة بعينها، ولذلك ينقسم إلى النوعين الآتيين:

- الاعتماد البرامجي (Programmatic Accreditation): ويمثل العملية التي من خلالها تعترف منظمة (مهنية أو متخصصة) بأنّ برنامجا دراسيا ما يلبي المعايير المحددة مسبقا، وهذا النوع يركز على مكونات البرنامج والمقررات الدراسية، وأحيانا المقررات الخاصة بالأفراد داخل المؤسسة.

- الاعتماد المهني (Professional Accreditation): ويمثل العملية التي بها يتم الاعتراف بأهلية وكفاءة الأشخاص لممارسة أو مزاولة مهنة ما، وهذا النوع يرتبط بالشهادات المهنية ويمنح من قبل المؤسسات والروابط المهنية. ويعني الاعتماد المهني كذلك ضمان أنّ برنامج الإعداد يقدم هيكلا من المعارف والخبرات المهنية المنظمة، والشاملة، والحديثة.

2-4- معايير الاعتماد الأكاديمي:

تعد معايير اعتماد البرامج الأكاديمية متطلبات الحد الأدنى من معايير الجودة التي يشترط من البرامج الأكاديمية استيفاؤها من أجل إجازتها واعتمادها بطاقة استيعابية معينة، ولا بد من التمييز بين معايير اعتماد البرنامج الأكاديمي، ومعايير ضمان جودة البرنامج الأكاديمي، إذ إن ضمان جودة البرنامج هو فحص إجرائي نظامي للمؤسسة وبرامجها الأكاديمية لقياس المنهجية من حيث مناسبة الترتيبات المخططة لتحقيق أهدافها، والتطبيق من حيث توافق الممارسة الفعلية مع الترتيبات المخططة، والنتائج من حيث الترتيبات والإجراءات للنتائج المطلوبة، والتقييم والمراجعة من حيث قيام المؤسسة بالتعلم والتحسين من خلال تقييمها الذاتي للترتيبات والطرق والتنفيذ والنتائج[16].

أ- **معايير الاعتماد في (NCATE):** من أشهر هيئات الاعتماد الخاصة بالمعلمين (المجلس القومي لاعتماد المعلمين) "NCATE" في الولايات المتحدة الأمريكية. [17] يعد المجلس القومي لاعتماد إعداد المعلمين من أكثر المؤسسات اهتماما بعملية الاعتماد المتميز والمتقن لإحداث جودة في إعداد المتعلم وتعزيز المهتمين بتحسين عملية التعليم في المدارس أو الكليات وفق ستة معايير أساسية هي: [18]

- **المعيار الأول (المعرفة والمهارات والاتجاه نحو المهنة):** تعمد برامج المؤسسة إلى توفير المعرفة الكافية، والمهارات الضرورية لممارسة مهنة التدريس، كما يجب أن تعتمد برامج المؤسسة على تكوين الاتجاهات الإيجابية نحو المهنة بما يساعد في تحقيق التعلم لدى الطلاب المعلمين؛

- **المعيار الثاني (نظام التقويم والامتحانات):** تتمتع المؤسسة بنظام تقويمي وامتحانات قوية تستطيع أن تجمع البيانات عن الدارسين بها فيما يخص درجة تأهلهم العلمي لمزاولة المهنة وأدائهم بعد التخرج، وبما يساعد على التغذية المرتدة من برامج التقويم والامتحانات بها، ويرتبط المعياران السابقان بكل من الطالب والمعلم؛

- **المعيار الثالث (الخبرات الميدانية والممارسات العملية):** تقدم المؤسسة خبرات ميدانية تقوم بتصميمها وتنفيذها بالاشتراك مع المدارس بما يفيد في التأهيل العلمي للطلاب المعلمين، وينمي معارفهم المهنية ويطور من خبراتهم ومهاراتهم، ويرفع من اتجاهاتهم نحو المهنة؛

- **المعيار الرابع (التنوع):** تصمم الوحدة وتنفذ وتقوم برامج دراسية وخبرات تعليمية لعملائها، تساعدهم على طلب المعرفة والمهارات وتكوين الاتجاهات الموجبة بما يساعدهم في التعليم المهني؛

- **المعيار الخامس (مؤهلات أعضاء هيئة التدريس والأداء والنمو المهني):** يتمتع أعضاء الهيئة التدريسية بمؤهلات علمية كافية، تجعلهم من ذوي القدوة الجيدة للممارسات المهنية؛ وذلك لما لديهم من العلم والخبرة الكافيين

في مجال التدريس، وكونهم قادرين على تقويم أنفسهم، وتقويم طلابهم بفاعلية كافية، والتعاون مع الزملاء بروح الزمالة في تخصصاتهم والتخصصات الأخرى؛

- **المعيار السادس (الإدارة والموارد):** للوحدة نظام إداري مستقر، وقيادة تربوية تتمتع بالسلطة الفعالة، وميزانية جيدة وهرمية كافية من العمالة والإداريين والتسهيلات والإمكانات والموارد، ومصادر تكنولوجيا المعلومات بما يساعد في الوفاء بمتطلبات المعايير القومية، ومعايير الولاية والمعايير المهنية، وترتبط المعايير الأربع السابقة بالوحدة موضوع الاعتماد والفحص.

ب- معايير الاعتماد البرامجي (البرامج الأكاديمية) العربية: حدد دليل ضمان جودة البرامج الأكاديمية في كليات الجامعات العربية لعام (2011) والصادر عن مجلس ضمان الجودة والاعتماد لاتحاد الجامعات العربية عشرة محاور للاعتماد البرامجي، كما وضع لكل محور عدة أمور لابد أن تتوفر فيه كحد أدنى. وذلك كما يأتي: [19]

- **المحور الأول أهداف ومخرجات التعلم:** يجب أن تكون هناك أهداف واضحة ومحددة وقابلة للقياس للبرنامج الأكاديمي، بالإضافة إلى وجود مخرجات تعلم من معرفة ومهارة قابلة للقياس والتحقق بما ينسجم مع الأهداف المعلنة للبرنامج.

- **المحور الثاني المنهاج الدراسي ومقرراته:** ويركز هذا المحور على المناهج الدراسية بالبرنامج الأكاديمي والقضايا المتعلقة بها مثل توافق الخطة الدراسية مع أهداف البرنامج ومخرجات التعلم، ووجود خطة تفصيلية للبرنامج، وإسناد الخطة إلى مرجعيات محلية وعالمية وتغطيتها لحقول المعرفة المختلفة في التخصص.

- **المحور الثالث التعليم والتعلم:** يجب أن تكون للبرنامج أساليب تعليم وتعلم فعالة في تحقيق منجزات الطلبة ومخرجات التعلم، وتتوافر فيها عدة أمور منها: تنوع أساليب التدريس بما يلائم المنهاج المقرر، وفعالية أساليب التدريس المستخدمة في تحقيق أهداف البرنامج الأكاديمي، وتغطية تخصصات أعضاء هيئة التدريس لمجالات المعرفة في التخصص.

- **المحور الرابع أعضاء هيئة التدريس:** أن يتوافر عدد من أعضاء هيئة التدريس لتحقيق أهداف البرنامج ومخرجات التعلم أي ضرورة توفر كادر تدريسي متفرغ مناسب من حيث العدد والخبرة وتنوع التخصصات، بالإضافة إلى تغطية أعضاء هيئة التدريس لكافة المجالات المعرفية للتخصص، والتطوير الأكاديمي المستمر لأعضاء هيئة التدريس على العملية التعليمية وغيرها من النواحي المهمة وذات العلاقة بهذا المحور.

- **المحور الخامس المكتبة ومصادر التعلم:** لابد من وجود مكتبة ومصادر تعلم مثل الأجهزة والكتب والدوريات الفعالة والملائمة للبرنامج الأكاديمي؛ على أن تتوافر بها عدة متطلبات منها: أن تكون هذه الأجهزة والتجهيزات والمواد والبرمجيات مناسبة للتخصص، بالإضافة إلى حسن استخدام هذه المصادر في العملية التعليمية.

- **المحور السادس شئون الطلاب:** يجب أن يتوافر في البرنامج الأكاديمي آليات لتقييم مدى تحصيل الطلبة لمخرجات التعلم التي تؤهلهم للحصول على الدرجة العلمية، ومدى تقدم الطلبة واكتسابهم للمهارات اللازمة لكل مستوى بالإضافة إلى وجود إرشاد أكاديمي ونفسي فعال للطلبة، وغيرها من المتطلبات ذات العلاقة بهذا المحور.

- **المحور السابع المرافق والخدمات المساندة:** يجب أن يتوافر للبرنامج الأكاديمي قاعات تدريس مناسبة مزودة بالأدوات والتجهيزات اللازمة للتخصص، ومكاتب مناسبة لأعضاء هيئة التدريس، بالإضافة إلى توافر مختبرات مناسبة مجهزة بالأجهزة اللازمة للتخصص ومرافق متكاملة، وغيرها من الخدمات المساندة.

– **المحور الثامن الإدارة الأكاديمية للبرنامج:** ويهتم بوجود آليات إدارية فعالة للقسم الذي يتبع له البرنامج الأكاديمي وتتوافر بها عدة متطلبات مثل: توفر رئيس قسم ذي خبرة أكاديمية وإدارية مناسبة للقسم والارتقاء به، ووجود مجلس قسم ولجان مساندة تجتمع بانتظام وتوثق أعمالها وتتابع قراراتها، وتوفر بيئة مناسبة تشجع العمل بروح الفريق الواحد.

– **المحور التاسع البحث العلمي والتواصل الخارجي:** يجب أن يتوافر بالبرنامج الأكاديمي أعضاء هيئة التدريس لهم بحوث علمية ويساهمون في خدمة المجتمع ضمن نطاق اختصاصاتهم العلمية، كما يمكن الاستفادة منهم عند عقد أي اتفاقيات أو تعاون مع المجتمع الخارجي والجامعات ومراكز الأبحاث، بالإضافة إلى إقامة القسم لعلاقات وأنشطة متبادلة مع مؤسسات المجتمع المحلي ذات العلاقة، وتمثيل المؤسسات المختلفة في المجالس واللجان وغيرها من الأمور ذات العلاقة بهذا المحور.

– **المحور العاشر إدارة الجودة وتحسينها:** وجود نظام جودة فعال للبرنامج العلمي، وتتوافر فيه عدة متطلبات منها وجود آليات ملائمة ومفعلة للاستمرار في تحسين العملية التدريسية وتطويرها، بالإضافة إلى وجود وحدة لضمان الجودة، ووجود تقويم ذاتي في الجامعة على مستوى التخصصات، ووجود دليل للجودة.

2- عرض تجارب الإمارات، والسعودية والأردن في مجال الاعتماد الأكاديمي:

سنعمل هنا على عرض أهم الخطوط العريضة والمحاور لاستراتيجيات سير الاعتماد الأكاديمي ومنحه في عينة من الدول العربية هي الإمارات، والسعودية والأردن.

2-1- الاعتماد الأكاديمي في التعليم العالي في الإمارات العربية المتحدة:

عدد البرامج المعتمدة أكاديميا من غير مختلف الهيئات الدولية للاعتماد كبير جدي حيث يبلغ 946 برنامج يمكن تصفحها من خلال الولوج إلى موقع لجنة الاعتماد الأكاديمي في الامارات:

https://www.caa.ae/caa/DesktopModules/InstPrograms.aspx

تعد كلية التربية بالإمارات العربية المتحدة من أفضل النماذج التي حصلت بالفعل علي الاعتماد الأكاديمي وفقا لمعايير (NCATE)، وفيما يلي عرض لهذه التجربة الناجحة: [20]

أ– إدارة عمليات الاعتماد الأكاديمي: يبدأ الاعتماد الأكاديمي باستيفاء شروط التقدم للحصول علي الاعتماد الأكاديمي من قبل (NCATE)، وهي وثائق تؤكد أن الكلية أصبحت مستعدة لاستقبال الزيارة لفريق (NCATE) ومن أهم هذه الشروط:

– تعلن الكلية عن الجهة المسئولة عن إعداد المعلمين في كافة البرامج، سواء ما يقدم منها داخل الجامعة أو في أماكن أخرى مثل مدارس التدريب؛

– ترسل الكلية خطاباً إلى رئيس هيئة (NCATE) يتضمن قائمة البرامج التي تقدمها الكلية وتزمع حصولها على الاعتراف الأكاديمي لها، والدرجة العلمية (بكالوريس، ماجستير، دكتوراه)؛

– تسمية العميد أو المسؤول المباشر عن إدارة الكلية وإدارة كافة البرامج، وتوظيف مهامه في صفحة واحدة؛

– كتابة السياسات والإجراءات التي تحكم العمليات داخل الكلية (سياسات القبول، سياسات العمل في الكلية، سياسات العمل مع أعضاء هيئة التدريس)؛

– تقديم وثيقة الإطار المفاهيمي المميز لكلية موضحاً فيها مدى التماسك بينه وبين رؤية الكلية ورسالتها وبرامج إعداد المعلمين في المدارس من مرحلة الحضانة حتى نهاية التعليم العام؛

– عرض نتائج تقييم الكلية لأدائها وعملياتها، وجودة مخرجاتها، وأداء خريجيها، وفعاليتها في المدارس، مع توضيح آليات التقييم، ومصادر البيانات، وكيفية تجميع أداء الطلاب المعلمين، وكيفية تحليلها بانتظام؛

– نشر وثيقة معايير القبول بالكلية، ومعايير التخرج ومتطلباته بها في البرامج المختلفة (بكالوريس، الدبلوم، الدراسات العليا التربوية) وتوضيح حالة الكلية خاصة عملية التقدم لاعتماد سابق إن وُجد.

ب– إعداد الدراسة الذاتية (The Self Study): الدراسة الذاتية هي نقطة البدء بالتغيير في بنية الكلية وبرامجها، فهي تقرير ذاتي واقعي يتسم بالصدق والموضوعية. ويحدد جوانب القوة والضعف، والفرص والتحديات التي تواجه الكلية. ويرسم خطوطاً عريضةً لبداية الإصلاح والتغيير، وأهم ما يجب تحديده هو التحديد الدقيق والواضح لمخرجات الكلية؛ والتقييم الواضح لدرجة تحقق المخرجات، والقدرة علي صنع التغييرات المطلوبة. وتبرز أهمية الرؤية والإطار المفاهيمي كرابط بين المخرجات، والمعارف، والمهارات، والاتجاهات التي يكتسبها الطلاب، والمناهج التي تقدمها الكلية، وطرق التدريس المتبعة، وأساليب التقييم المستخدمة، ثم وهذا هو الأهم: كيف يمكن استخدام وسائل التقييم في تحسين التعليم. أي أن الدراسة الذاتية تتكون من (العمليات + التقرير)، وهي تمر بست مراحل: جمع البيانات وتنظيمها وتبويبها وجدولتها. والتأكد من صدق البيانات من خلال التوثيق، واستطلاع الآراء. والتحليل، ومحاولة التوصل إلى مجموعة من العلاقات والاستنتاجات، والتقويم من خلال التحقق من صدق النتائج في ضوء معايير (NCATE)، والتوصل إلى مجموعة من المقترحات والتوصيات في ضوء ما تم التوصل إليه لمجموعة من الاجتهادات الجماعية عبر جلسات العصف الذهني، وإعداد التقرير النهائي ومراجعته.

وقد تم تقسيم أعضاء هيئة التدريس إلى مجموعة من اللجان للقيام بهذه الدراسة الذاتية للكلية: منها لجنة البرامج والخطط والمقررات، ولجنة الطلبة، ولجنة أعضاء هيئة التدريس، ولجنة المصادر والموارد، ولجنة التربية العلمية، وأخيراً لجنة إعداد التقرير النهائي.

يبدأ التقرير بمقدمة تتناول تاريخ جامعة الإمارات وتاريخ كلية التربية وبرامجها وخطوات إعادة تصميم برامج الكلية، وكونها أول كلية خارج الولايات المتحدة الأمريكية تمر بتجربة الاعتراف الأكاديمي الدولي ببرامجها، باستخدام معايير NCATE. ويستعرض التقرير الإطار المفاهيمي للكلية، والذي يشكل ترجمة لرؤية الكلية ورسالتها وقيمها، وتتميز مخرجات الكلية؛ وفقا لإطارها المفاهيمي بالترجمة الدقيقة لمعايير NCATE وNTASC ومعايير المنظمات المتخصصة. وتؤكد جهود الكلية إحداث نقله نوعية مهمة ومؤثرة في "ثقافة" الكلية، بحيث أصبحت ثقافة مجتمعات التعلم والتي تركز على المساندة والدعم والتعلم المستمر والتعاون واحترام الاختلاف، بل تعدت هذه الثقافة إطار الكلية لتتسع لتشمل المدارس والمناطق التعليمية والوزارة؛ خاصة من خلال عمليات المساهمة في إعادة بناء الثقافة المهنية للعاملين في الميدان التربوي من المدراء والموجهين والمعلمين..فقد أنجزت الكلية مشروعين كبيرين لتدريب المدراء والموجهين والمعلمين: الأول، خاص بالمدراء وهو برنامج "تطوير الأداء القيادي لمديري ومديرات المدارس والذي استمر من سبتمبر 2000 إلى مايو 2003. والثاني: برنامج "تدريب الموجهين ومديري المدارس ومساعديهم على محاور تطوير التعليم الأساسي والثانوي "من عام 2004 – 2007.

وتتضح النقلة الثقافية كذلك في استجابة الطلاب المعلمين للاستبيانات المتعلقة بمدى التغيير الذي طرأ على أدائهم في البرامج الجديدة للكلية حيث يلاحظ إحساس الطلاب المعلمين بالفخر والانتماء للكلية وإحساسهم بالمهنية وقدرتهم على المنافسة في سوق العمل[21].

كذلك يلاحظ التحول الكبير في أداء أعضاء هيئة التدريس بالكلية وتقديمهم لأفضل الممارسات التربوية في التدريس والتعلم وخدمة الجامعة والمجتمع المدرسي، وحصولهم على نمو مهني متقدم، من خلال ورش العمل، التي تنظمها لجنة التنمية المهنية بالكلية، وتتناول كافة الموضوعات المتعلقة بالاعتماد الأكاديمي لكليات التربية، مثل: استخدام التكنولوجيا الحديثة في التدريس، ومفاهيم التنوع، والتدريس القائم على الأداء، وتطوير ملفات الإنجاز، والتفكر في التدريس وغيرها. حيث وصل عدد الورش التي حصل عليها أعضاء هيئة التدريس في السنوات الخمس الأخيرة إلى ما يزيد عن 60 ورشة تعليمية، إضافة إلى إسهامات أعضاء هيئة التدريس في ورش العمل على مستوى الأقسام وأعمال لجان التطوير بالكلية[22].

ت- تقرير المقيمين الخارجي: يقوم فريق (NCATE) بالرد علي الدراسة الذاتية من خلال تقرير، يعقبه قيام الفريق بزيارة الكلية لفحص مدى استعدادها لتنفيذ تقرير المقيمين الأكاديميين، ويتضمن العمل:

- تقديم نصائح لكيفية الوصول إلى الاعتماد الأكاديمي من قبل اللجان؛
- تحديد أزمنة لكيفية تنفيذ البرنامج الجديد وفقا لمعايير (NCATE)؛
- إبداء الاهتمام بمدارس التدريب لتأكيد الشراكة بين الكلية والوزارة والمدارس؛
- تقديم توصيات تفصيلية تختص بكلٍ من برامج الكلية، ونظام التقييم الداخلي، ونظام تقييم أداء الطلاب المعلمين، وتستمر الزيارات وعمليات التقييم والمتابعة حتى يتحقق الوصول إلى إنجاز كافة معايير (NCATE)، وصولاً لمستوى متميز لأداء الخرجين.

توج التقرير بحصول كلية التربية في جامعة الإمارات العربية المتحدة على الاعتماد الأكاديمي كمؤسسة إعداد للتربويين من مجلس الاعتماد لإعداد التربويين. وتضمن رسالة المجلس إعدادا متميزا للتربويين بالاعتماد القائم على الأدلة والتطوير المستمر لطلبة المدارس باستخدام معايير المجلس الوطني لاعتماد مؤسسات إعداد المعلمين. وستكون الزيارة القادمة لجامعة الإمارات في 3-5 نوفمبر 2019[23].

ث- إعداد الكلية للمواءمة مع معاير (NCATE): يتم ذلك عن طريق اللجان المشكلة للاعتماد الأكاديمي وفقا (NCATE)، وهي مجموعة من اللجان النوعية ترتبط جميعا باللجنة المركزية (لجنة الاتصال والارتباط)

ج- إعداد التقرير السنوي للكلية: ويتضمن الأدلة على حدوث التغيير والتطوير داخل الكلية.

ح- إعداد الخطة الإستراتيجية للكلية: ويتم الإعداد لمدة عامين أو ثلاثة أعوام ترتبط بها الخطة برؤية الكلية، ورسالتها، وإطارها المفاهيمي .كما يتم تحديد نقاط الضعف والقوة، والفرص والتهديدات، وتجديد أهداف الكلية، وخطط التشغيل والمتابعة.

خ- إعداد تقرير الكلية وتقديمه لجهة الاعتماد: وقد تم ذلك بالفعل مع كلية التربية بجامعة الإمارات، وحصلت على الاعتراف الدولي لبرامج إعداد المعلمين من قبل مركز ضمان الجودة للتربية الدولية ومقره واشنطن بالتعاون مع المجلس القومي لاعتماد برامج التربية للمعلمين (NCATE)، والتي اُستخدمت معاييرها في تقييم أداء الكلية، وحصولها على الاعتراف الأكاديمي لبرامجها لإعداد المعلمين لأول مرة خارج الولايات المتحدة الأمريكية، وقد حصلت على الاعتراف لمدة خمس سنوات اعتبارا من العام (2005) وهو أعلى مدى زمني للاعتراف.

2-2- الاعتماد الأكاديمي في التعليم العالي في السعودية:

صدر القرار (7/ب/6024) بإنشاء الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي (NCAAA)، وما تلاها من تطورات هيكلية لضم الكيانات المرتبطة بالتعليم وجودته تحت مظلة هيئة تقويم التعليم، وتم تأسيس المركز

الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي ليصبح الجهة المسؤولة عن جودة التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، يعد مجلس إدارة المركز الجهة الإشرافية التي تتولى متابعة إنجازات المركز والتحقق من قيامه بالمهام الموكلة إليه، ويتشكل المجلس بالإضافة إلى رئيس المجلس من 16 عضواً، يتم اختيارهم من الجهات الحكومية والجامعات والقطاع الخاص. ويختص مجلس إدارة المركز باتخاذ القرارات والإجراءات التي تكفل حسن أداء المركز لوظائفه وتحقيقه لأهدافه وفق لائحته التنظيمية[24].

تعتبر الهيئة الجهة المسؤولة عن شؤون الاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم فوق الثانوي عدا التعليم العسكري، ويقوم بالمهام الآتية: [25]

– وضع قواعد ومعايير وشروط التقويم والاعتماد الأكاديمي، وصياغة الضوابط التي تكفل تطبيقها في مؤسسات التعليم فوق الثانوي؛

– الاعتماد العام للمؤسسات الجامعية الجديدة أو ما يعادلها مثل الكليات والمعاهد، واعتماد أقسامها وتخصصاتها وخططها الأكاديمية؛

– المراجعة والتقويم الدوري للأداء الأكاديمي للمؤسسات الجامعية القائمة أو ما يعادلها، واعتماد أقسامها وخططها الدراسية أكاديمياً مثل الكليات والمعاهد، وتقويمها بشكل دوري؛

– التنسيق حيال اعتماد برامج وأقسام مؤسسات التعليم العالي في المملكة أكاديمياً من جهات الاعتماد العالمية؛

– تقويم واعتماد برامج البكالوريوس، والدبلوم العالي بعد البكالوريوس، والماجستير، والدكتوراه أو ما يعادلها، والمراجعة الدورية لمتطلباتها؛

– تقويم واعتماد البرامج التخصصية الأكاديمية، بعد الثانوية العامة، مثل برامج الكليات المتوسطة والدبلومات العلمية سواء الحكومية أو الأهلية؛

– تقويم واعتماد البرامج ذات الصبغة التدريبية والتعليمية في المؤسسات التعليمية الحكومية والأهلية؛

– المشاركة في اقتراح الخطط العامة لإعداد وتطوير الأداء الأكاديمي في المجالات المختلفة؛

– نشر المعلومات والبيانات الخاصة بالاعتماد لأغراض التوعية والإعلام والبحث العلمي وإتاحتها للجهات والأفراد الراغبين في الاطلاع عليها.

وتلتزم الهيئة في عملها على تحقيق رسالتها بالتعاون مع مؤسسات التعليم فوق الثانوي والتشاور مع القطاعات الصناعية ووكالات المجتمع وغيرهم من المستفيدين الذين تتأثر مصالحهم بجودة التعليم فوق الثانوي، وتعمل لتحقيق رسالتها وهي تشجيع، ومساندة، وتقويم جودة مؤسسات التعليم فوق الثانوي، والبرامج التي تقدمها هذه المؤسسات، وذلك من أجل ضمان تحقيقها لأعلى المعايير العالمية في الجوانب الآتية:

– جودة حصيلة تعلم الطلبة.

– جودة الإدارة والخدمات المساندة المتوفرة داخل المؤسسات التعليمية؛

– إسهامات مؤسسات التعليم فوق الثانوي في البحث العلمي وفيما تقدمه للمجتمع الذي تعمل به[26].

أما معايير الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي (NCAAA) فهي أحد عشر معياراً مقسمة إلى خمس مجموعات هي على النحو الآتي: [27]

- مجال السياق المؤسسي:

• المعيار الأول (**الرسالة والأهداف:** يجب أن تكون رسالة البرنامج متوافقة مع رسالة المؤسسة وتنطبق تلك الرسالة على الأهداف الخاصة ومتطلبات البرنامج، ويجب أن تحدد رسالة البرنامج بوضوح تام وبشكل مناسب الأهداف أو الأغراض الأساسية للبرنامج وأولوياته، كما يجب أن تكون مؤثرة في توجيه التخطيط والعمل في البرنامج)؛

• المعيار الثاني (**السلطات والإدارة:** يجب أن تقوم الإدارة العليا بقيادة فعالة متوازنة، ضمن هيكل إداري محدد يتصف بالالتزام الأخلاقي، في سبيل تحقيق المصلحة العامة للمؤسسة التعليمية، وكل المستفيدين منها من خلال تطوير السياسات المناسبة والعمليات اللازمة لتحقيق مبدأ المساءلة، ويجب أن يتم التخطيط والإدارة في إطار من السياسات والأنظمة التي تضمن تحقيق المساءلة المالية والإدارية وتضمن التوازن بين التخطيط على مستوى الإدارة والوحدات والأقسام)؛

• المعيار الثالث (**إدارة ضمان الجودة والتطوير:** يجب أن تتضمن عمليات ضمان الجودة كل أقسام المؤسسة التعليمية، وأن تمزج بفاعلية مع عمليات التخطيط والإدارة المعتادة. كما يجب أن تتضمن معايير تقويم الجودة المدخلات والعمليات والمخرجات، وتكون الأهمية القصوى لمخرجات التعلم الطلاب بحيث أن كل مادة في البرنامج تسهم في تحقيق الأهداف العامة للبرنامج.).

- مجال جودة التعلم والتعليم:

• المعيار الرابع (**التعلم والتعليم:** يجب أن تكون لدى المؤسسات التعليمية سياسات فعالة لضمان أن جميع البرامج العلمية فيها تحقق المستويات العالية للتعلم والتعليم. كما يجب أن تكون نواتج تعلم الطلبة محددة بدقة ومتسقة مع متطلبات المؤهلات الوطنية في البرامج العلمية، ومتسقة مع متطلبات التوظيف في البرامج المهنية. ويجب أن يتم تقويم جودة التدريس وفاعلية البرامج بتقويمات الطلبة، وباستطلاعات آراء الخريجين وأصحاب العمل وأن تتم مقارنتها بمعايير قياسية مرجعية خارجية مناسبة ذات مستوى رفيع مع استخدام الأدلة والنتائج المستخلصة من هذه المصادر أساسا لخطط التحسين.).

- مجال دعم تعليم الطلاب:

• المعيار الخامس (**خدمات دعم وإدارة الطلاب:** يجب أن تكون أنظمة إدارة شؤون القبول وسجلات الطلبة موثوقا بها، وتتصف بالاستجابة السريعة، وأن تكون معلومات البرامج متوفرة للطلاب الملتحقين بالبرنامج وعلى درجة عالية من الوضوح. ويجب أن تكون حقوق الطلبة وواجباتهم محددة وواضحة ومفهومة، وتتصف بالشفافية والعدالة. كما يجب أن تتوفر آليات للتوجيه الأكاديمي تقدمها المؤسسة التعليمية للطلاب لتشمل الأنشطة الصفية وغير الصفية التي يحتاجها الطلبة بصفة عامة.)؛

• المعيار السادس (**مصادر التعلم:** يجب التخطيط لمصادر التعلم، ويشمل ذلك المكتبات والترتيبات التي تكفل التوفير الكمي والنوعي المناسب للمراجع الإلكترونية وغيرها من المواد المرجعية التي تفي باحتياجات البرامج التي تقدمها المؤسسة. ويجب أن تكون المكتبة ومرافق تقنية المعلومات وتجهيزاتها متاحة في الأوقات المطلوبة لدعم التعلم المستقل مع تقديم المساعدة اللازمة لإيجاد المواد المطلوبة. كما يجب توفير المرافق المناسبة للدراسة الفردية والجماعية في بيئة حافزة للبحث والدراسة العلمية. ويجب أن يتم تقويم هذه الخدمات وتحسينها بالاستجابة للتغذية الراجعة من الطلبة وهيئة التدريس.).

- مجال دعم البنية التحتية:

• المعيار السابع (**المرافق والتجهيزات:** يجب أن تتوافر مرافق وتجهيزات كافية للوفاء باحتياجات التعليم والتعلم في البرنامج. ويجب أن تتم متابعة مدى استخدام المرافق والتجهيزات، وأن يتم التقييم بشكل منتظم لمدى كفايتها من خلال المشاورات مع هيئة التدريس والموظفين والطلبة)؛

• المعيار الثامن (**الإدارة والتخطيط المالي:** يجب أن تكون الموارد المالية كافية لضمان تقديم البرامج بفعالية. ويجب أن تكون متطلبات البرنامج معروفة مقدما، وبوقت كاف يمكن من إدراجها ضمن خطة ميزانية المؤسسة التعليمية. ولابد من استخدام أنظمة فعالة لوضع الميزانية والتفويضات المالية والمساءلة، بما يحقق المرونة للقيادات في المستويات المختلفة في المؤسسة، مع وجود الإشراف المؤسسي العام والإدارة الفعالة للمخاطر)؛

• المعيار التاسع (**عمليات التوظيف:** يجب أن تكون لدى هيئة التدريس وغيرهم من الموظفين في المؤسسة التعليمية المؤهلات والخبرات اللازمة للقيام بمسؤولياتهم بجدارة، ويجب أن تتوافر لدى المؤسسة سياسات تطوير مهنية لضمان التحسن المستمر في أدائهم وخبراتهم. ويجب أن تحرص المؤسسة على تقويم أداء جميع أعضاء هيئة التدريس وغيرهم من الموظفين فيها تقويما دوريا، مع وجود آلية لمنح التقدير لأصحاب المستويات المميزة في الأداء. كما يجب أن تتوفر لدى الإدارة إجراءات فعالة وعادلة وتتصف بالشفافية لإدارة المناخ التنظيمي للمؤسسة التعليمية)؛

- مجال الإسهامات الاجتماعية:

• المعيار العاشر (**البحث العلمي:** من الطبيعي أن يكون لجميع أعضاء هيئة التدريس علاقة بالأنشطة العلمية التي تضمن اطلاعهم على أحدث المستجدات في مجالاتهم، ولابد أن تنعكس تلك المستجدات على أدائهم في التدريس. وينبغي على جميع أعضاء هيئة التدريس الذين يدرسون في برامج الدراسات العليا الإشراف على أبحاث الطلبة. كما لابد من توفير الأجهزة والأدوات المناسبة للدعم والمساندة في البحث العلمي)؛

• المعيار الحادي عشر (**العلاقات المؤسسية مع المجتمع:** لابد من تقديم إسهامات مهمة للمجتمع الذي تم إنشاء هذه المؤسسة التعليمية فيه، وذلك بحسب معرفة الهيئة التدريسية لاحتياجات المجتمع. وينبغي أن تتضمن إسهامات المؤسسة في خدمة المجتمع أنشطة وخدمات لمساعدة الأفراد أو المنظمات أو المجتمعات المحلية خارج المؤسسة).

بلغ عدد مؤسسات التعليم العالي الحاصلة على الاعتماد في المملكة العربية السعودية حسب آخر الاحصائيات (2018) 29 مؤسسة تفاوتت من حيث درجة اعتمادها ما بين اعتماد كامل وعددها 16 هي:

الجامعة الإسلامية، جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل، جامعة الأمير محمد بن فهد، جامعة الأمير سلطان، جامعة الفيصل، جامعة القصيم، جامعة الملك خالد، جامعة المجمعة، جامعة الملك سعود، جامعة الملك سعود ابن عبد العزيز للعلوم الصحية، جامعة الملك عبد العزيز، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، جامعة اليمامة، جامعة عفت، كليات الرياض لطب الاسنان والصيدلة، كلية ابن سينا الأهلية للعلوم الطبية[28].

أما الحاصلة على الاعتماد المشروط فعددها 13 هي:

جامعة الأعمال والتكنولوجيا، جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، جامعة الخليج العربي، جامعة الملك فيصل، جامعة جازان، جامعة دار الحكمة، جامعة دار العلوم، جامعة فهد بن سلطان، كليات الشرق العربي، كليات

المعرفة الأهلية للعلوم والتقنية، كلية البترجي للعلوم الطبية والتكنولوجيا، كلية العناية الطبية، كلية فقيه للعلوم الطبية[29].

إن إنجازات جامعة الملك عبد العزيز في الاعتماد والجودة لبرامجها الدراسية تعد إحدى الخطوات الثابتة على طريق الريادة والتميز والتي تسهم في تفعيل رسالتها وتحقيق أهدافها، وتطبيق معايير الجودة يضمن للجامعة الاستمرار في تحسين وتطوير العملية التعليمية وتجويد مخرجاتها وربط برامجها باحتياجات المجتمع ومتطلبات سوق العمل، كما أن تقييم (13) برنامجا دراسيا وفق معايير جودة عالمية من قبل مقيمين عالميين يمثل وجها آخر لتميز جامعة الملك عبد العزيز على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتم من خلال هذه الدراسة تجربة كل من كلية الهندسة وكلية طب الأسنان، حيث حصلت كلية الهندسة على التقويم الأكاديمي لبرامجها من هيئة ABET في نوفمبر 2003م لجميع برامج الكلية وتخصصاتها الاثني عشر حيث قد حصلت على التقويم المكافئ للبرامج الأتية: (الهندسة المدنية، الهندسة الصناعية، الهندسة الكيميائية وهندسة المواد، هندسة الحاسبات، الهندسة النووية، هندسة القوى والآلات الكهربائية، الهندسة الطبية الحرارية وتقنية تحلية المياه، هندسة الطيران، هندسة الإلكترونيات والاتصالات، هندسة التعدين، هندسة الإنتاج وتصميم النظم الميكانيكية)، أما كلية طب الأسنان بالجامعة فقد استوفت جميع متطلبات الحصول على التقويم الأكاديمي لجميع برامجها وفق معايير منظمة Dented، وأصبحت الكلية الوحيدة خارج الاتحاد الأوربي التي تم تقويم برامجها الأكاديمية بنجاح بواسطة هذه المنظمة[30].

2-3- الاعتماد الأكاديمي في التعليم العالي في الأردن:

يبلغ عدد البرامج المعتمدة أكاديميا في الأردن من مختلف الهيئات الدولية للاعتماد 12 برنامجا تظهر في الجدول الموالي:

اسم الجامعة والبرنامج	المدينة	البلد	مجال الدراسة	الاعتماد	بلد الاعتماد
بكالوريوس علوم في الهندسة الصناعية، جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية	إربد	الأردن	علوم وتكنولوجيا وهندسة ورياضيات	مجلس الاعتماد للهندسة والتكنولوجيا (ABET)	الولايات المتحدة الأميركية
بكالوريوس علوم في الهندسة الطبية الحيوية، جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية	إربد	الأردن	علوم وتكنولوجيا وهندسة ورياضيات	مجلس الاعتماد للهندسة والتكنولوجيا (ABET)	الولايات المتحدة الأميركية
بكالوريوس علوم في الهندسة الكهربائية، الجامعة الأردنية	عمّان	الأردن	علوم وتكنولوجيا وهندسة ورياضيات	مجلس الاعتماد للهندسة والتكنولوجيا (ABET)	الولايات المتحدة الأميركية
بكالوريوس علوم في الهندسة الكيميائية، الجامعة الأردنية	عمّان	الأردن	علوم وتكنولوجيا وهندسة ورياضيات	مجلس الاعتماد للهندسة والتكنولوجيا (ABET)	الولايات المتحدة الأميركية
بكالوريوس علوم في الهندسة الكيميائية، جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية	إربد	الأردن	علوم وتكنولوجيا وهندسة ورياضيات	مجلس الاعتماد للهندسة والتكنولوجيا (ABET)	الولايات المتحدة الأميركية

بكالوريوس علوم في الهندسة الميكانيكية، الجامعة الأردنية	عمّان	الأردن	علوم وتكنولوجيا وهندسة ورياضيات	مجلس الاعتماد للهندسة والتكنولوجيا (ABET)	الولايات المتحدة الأميركية
بكالوريوس علوم في هندسة الإلكترونيات، جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا	عمّان	الأردن	علوم وتكنولوجيا وهندسة ورياضيات	مجلس الاعتماد للهندسة والتكنولوجيا (ABET)	الولايات المتحدة الأميركية
بكالوريوس علوم في هندسة الاتصالات، جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا	عمّان	الأردن	علوم وتكنولوجيا وهندسة ورياضيات	مجلس الاعتماد للهندسة والتكنولوجيا (ABET)	الولايات المتحدة الأميركية
بكالوريوس علوم في هندسة الحاسوب، جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا	عمّان	الأردن	علوم وتكنولوجيا وهندسة ورياضيات	مجلس الاعتماد للهندسة والتكنولوجيا (ABET)	الولايات المتحدة الأميركية
بكالوريوس علوم في هندسة الحاسوب، جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا	عمّان	الأردن	علوم وتكنولوجيا وهندسة ورياضيات	مجلس الاعتماد للهندسة والتكنولوجيا (ABET)	الولايات المتحدة الأميركية
كلية طلال أبوغزالة لإدارة الأعمال، ماجستير إدارة الأعمال، الجامعة الألمانية الأردنية	عمّان	الأردن	إدارة الأعمال	مؤسسة الاعتماد الدولي لإدارة الاعمال (FIBAA)	أوروبا، مركزها في ألمانيا
ماجستير علوم في الإدارة المتكاملة للموارد المائية، جامعة العلوم التطبيقية – كولونيا والجامعة الأردنية	عمّان	الأردن	قانون	وكالة اعتماد البرامج الدراسية (AQAS)	ألمانيا

Source: https://www.al-fanarmedia.org/ (09-12-2018; 20:30)

أ- الهيئة المسؤولة عن الاعتماد (هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي): أنشئت هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي استناداً إلى قانون هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي لسنة (2007)، إذ ترتبط الهيئة برئيس الوزراء ولها مجلس يسمى مجلس هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي يتولى القيام بمجموعة من المهام من ضمنها وضع معايير الاعتماد وضمان الجودة ومراجعتها دوريا، ومراقبة مدى التزام مؤسسات التعليم العالي بالقوانين والأنظمة والتعليمات المتعلقة بالتعليم العالي ومعايير الاعتماد وضمان الجودة، بالإضافة إلى اعتماد مؤسسات التعليم العالي وبرامجها الأكاديمية[31].

ب- معايير اعتماد مؤسسات التعليم العالي في الأردن: تتمثل في:

- **معايير الاعتماد العام:** وهي عبارة عن سلسلة من الإجراءات يتم من خلالها تدقيق وتقييم البني التحتية والموارد البشرية، الأكاديمية منها والإدارية، لمؤسسة التعليم العالي، وتشمل التنظيم الأكاديمي، والإداري، والمباني، والمرافق، والأجهزة، والتجهيزات، والوسائل التعليمية، والتي بدأ تطبيقها على مؤسسات التعليم العالي الأردنية بداية العام (2000)؛

- **معايير الاعتماد الخاص:** وهي عبارة عن معايير شبيهة بالاعتماد العام، لكنها تركز على تدقيق وتقييم العناصر المعنية بالتخصص الأكاديمي، وبخاصة أعضاء هيئة التدريس، ومؤهلاتهم، وتخصصاتهم الدقيقة، والخطط الدراسية، والمكتبة، حيث تسعى مؤسسة التعليم العالي بعد تحقيقها لمعايير الاعتماد العام إلى الحصول على الاعتماد الخاص في الأقسام المختلفة، وذلك بتحقيقها عددا من الشروط التي تتعلق بكل تخصص على حدة، فإذا ما حققت معايير الاعتماد الخاص تعد الجامعة مؤهلة لتدريس هذا التخصص، وهذه المعايير، التي بينتها معايير الاعتماد الخاص للجامعات الخاصة (2000)، وتعليمات الترخيص والاعتماد للجامعات الأهلية ورقم "1" لسنة (1998)[32].

ت- الأهداف الكبرى لمجلس اعتماد مؤسسات التعليم العالي الأردني: تتمتع هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري، ولها بهذه الصفة تملّك الأموال المنقولة وغير المنقولة، والقيام بجميع التصرفات القانونية اللازمة لتحقيق أهدافها، بما في ذلك إبرام العقود وقبول المساعدات والتبرعات والمنح والهبات والوصايا، ولها حق التقاضي وأن تنيب عنها في الإجراءات القضائية المحامي العام المدني، وتسعى إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- وضع أسس ومعايير اعتماد مؤسسات التعليم العالي وتعديلها وتطويرها في ضوء السياسة العامة للتعليم العالي.
- مراقبة أداء مؤسسات التعليم العالي في الأردن ومعرفة مدى التزامها بالأسس والمعايير المعتمدة.
- تشكل اللجان المتخصصة للقيام بأي مهام يقتضيها عملها وتقديم توصياتها بشأن ذلك.
- التأكد من تحقيق مؤسسات التعليم العالي لأهدافها باتخاذ الإجراءات المناسبة لتقييم برامجها ونواتجها بأدوات القياس المختلفة.
- نشر القرارات الصادرة عن المجلس ذات العلاقة بالاعتماد في وسائل الإعلام المختلفة[33].
- تهيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي فيما تسعى أيضا إلى تحسين نوعية التعليم في المملكة وضمان جودته، وتحفيز مؤسسات التعليم العالي على الانفتاح والتفاعل مع الجامعات ومؤسسات البحث العلمي وهيئات الاعتماد وضبط الجودة الدولية وتطوير التعليم العالي باستخدام معايير قياس تتماشى مع المعايير الدولية[34].

خاتمـــــة

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج الآتية:

- يمكن بالاعتماد الأكاديمي التعرف على مدة استيفاء مؤسسة التعليم العالي للمعاير الدنيا المقبولة، مما يتوج بحصول هذه الأخيرة على شهادة الاعتماد، من قبل هيئة محلية أو إقليمية أو دولية، وذلك من منطلق تحقيق معايير هذه الهيئة؛

- يعتبر اعتماد الجودة في التعليم العالي نتاجا لتلبية متطلبات المجتمع في إطار تحقيق الاستدامة، إذ أن الاعتماد الأكاديمي بمثابة إحدى الآليات التي تمكن من التحقق والحكم على مدى جودة مؤسسات التعليم العالي، وفقاً للمعايير التي تحددها هيئات الاعتماد الأكاديمي المخولة لهذا الأمر؛

- يمثل الاعتماد الأكاديمي نشاطاً مؤسسياً علمياً يهدف إلى الارتقاء بمستوى مؤسسات التعليم العالي بمدخلاتها ومخرجاتها، من خلال مجموعة معايير قابلة للقياس يضمن بها جودة مخرجات العملية التعليمية، حيث يشكل أداة فاعلة لضمان جودة الخدمة التعليمية، والعملية البحثية، ويسهر على متابعتها وتقويمها؛

– من خلال استعراض التجارب العربية في مجال الاعتماد الأكاديمي، نلمس مبادرات فعلية من أجل دعم مسار الجودة في التعليم العالي، بتأسيس هيئات تعمل على منح الاعتماد الأكاديمي ومتابعة تحقيقه، وتحديد المعايير المطلوبة بدقة وخصوصية من أجل مراقبة أداء مؤسسات التعليم العالي على عدة مستويات على غرار: (أهداف ومخرجات التعلم، المنهاج الدراسي ومقرراته، التعليم والتعلم، أعضاء هيئة التدريس، المكتبة ومصادر التعلم، شئون الطلاب، المرافق والخدمات المساندة، البحث العلمي والتواصل الخارجي)، الأمر الذي يعزز الثقة بين الدولة والمجتمع بالبرامج الأكاديمية، والمستوى العام لمؤسسات التعليم العالي وكذا بقية الخدمات والأنشطة التي تقدمها.

من هذا المنطلق، **توصي** الدراسة الهيئات الوصية في بلادنا في سبيل الارتقاء بجودة التعليم العالي، من خلال الاعتماد الأكاديمي:

– تفعيل الهيئات المخولة بمتابعة الجودة (مجلس الجودة)، حيث يمثل المستوى القيادي الأعلى لاتخاذ القرارات وإعطاء السلطات اللازمة لتوجيه ودعم عملية إدارة الجودة الشاملة؛

–تأسيس هيئة لتنظيم الاعتماد الأكاديمي ومنحه، وتمكين مؤسسات التعليم العالي –بصفة طواعية– من تقديم طلب الاعتماد؛

– العمل على ضبط جودة مؤسسات التعليم العالي من خلال:

✓القيم الأكاديمية التقليدية: باستلهامها من المجتمع؛

✓القيم الإدارية: من منطلق أن الجودة يمكن تحقيقها بواسطة الإدارة؛

✓قيم أصول التدريس: بالتركيز على العنصر البشري ومهاراتهم في التدريس؛

✓التركيز على التوظيف: من خلال التركيز على خصائص الخريج وملاءمتها لمتطلباته ومتطلبات سوق العمل.

– ترسيخ المعايير الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية، على غرار:

✓معايير جودة الطالب؛

✓جودة المناهج الدراسية؛

✓معايير جودة عضو هيئة التدريس؛

✓معايير جودة البحث العلمي والدراسات العليا؛

✓جودة التشريعات واللوائح.

– تعزيز الاهتمام بمشاريع وبرامج الجودة الشاملة على مستوى كافة مؤسسات التعليم العالي؛

–العمل على تفعيل وحدة ضمان الجودة وتطوير الجودة بكافة مؤسسات التعليم العالي.

الإحالات والهوامش

1- الطلاع، سليمان أحمد، (2005)، مدى توافر عناصر نموذج الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة والنوعية في مؤسسات التعليم العالي في جامعات قطاع غزة (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية (غزة)، فلسطين، ص 17.

2- العبيد، ماجدة خلف الله، "دور الاعتماد الأكاديمي في ضبط معايير الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي"، مجلة الحكمة للدراسات الإعلامية والاتصالية – مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع – الجزائر ع11 (2017): 171 – 191.

3- عمر، فدوى بنت فاروق، وحياة بنت محمد بن سعد الحربي، "نظم الجودة والاعتماد الأكاديمي ودرجة إسهامها في تحقيق متطلبات مجتمع المعرفة بالجامعات السعودية: دراسة ميدانية لآراء عينة من أعضاء هيئة التدريس". المجلة التربوية الدولية المتخصصة – المجموعة الدولية للاستشارات والتدريب – الأردن، مج3، ع2 (2014): 67 – 102.

4- عمر محمد عبد الله الخرابشة، "تجربة المملكة الأردنية الهاشمية في ضمان الجودة ومعايير الاعتماد الأكاديمي في الكليات التربوية"، المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان الجودة، الجامعة الخليجية، البحرين، (يومي 4-5 افريل 2012): 589-612.

5- أبو غمجة، نصر الدين محمد، ومسعود، حسين مجاهد، (افريل2009)، التحديات التي تواجه نظم ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في التعليم العالي والنوعي في الجماهيرية العظمى والحلول المقترحة. المؤتمر العلمي العربي الرابع – الدولي الأول لكلية التربية النوعية (الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات وبرامج التعليم العالي النوعي في مصر والعالم العربي – الواقع والمأمول) –مصر، مج4، المنصورة: كلية التربية النوعية بالمنصورة وفرعيها بميت غمر ومنية النصر، ص 2747.

6- شمروخ، مرفت جمال الدين علي، (2015)، آليات التطوير التنظيمى وتحقيق الجودة الشاملة فى مؤسسات التعليم العالى من منظور طريقة تنظيم المجتمع. مجلة الخدمة الاجتماعية – (الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين) – مصر، ع54، ص 115.

7- الخرابشة، عمر محمد عبد الله، (افريل2009)، التجربة الأردنية في مجال ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي .المؤتمر العلمي العربي الرابع – الدولي الأول لكلية التربية النوعية (الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات وبرامج التعليم العالي النوعي في مصر والعالم العربي – الواقع والمأمول) –مصر، مج 4، المنصورة: كلية التربية النوعية بالمنصورة وفرعيها بميت غمر ومنية النصر، ص 2721.

8- ابن قدور، أشواق، (جانفي2013)، محاولة تصميم نظام ضمان الجودة بمؤسسات التعليم العالي: المركز الجامعي لتامنغست أنموذجاً، أعمال المؤتمر الدولي للتعليم العالي في الوطن العربي – آفاق مستقبلية – الجامعة الإسلامية – غزة – فلسطين، غزة: الجامعة الإسلامية، ص 4.

9- ماضى، إسماعيل سالم منصور، (2010)، دور إدارة المعرفة في ضمان تحقيق جودة التعليم العالي: حالة دراسية الجامعة الإسلامية بغزة (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية (غزة)، فلسطين، ص 57.

10- أبو هاشم، السيد محمد، (2016)، تقويم برنامج ماجستير علم النفس بكلية التربية جامعة الملك سعود من وجهة نظر الطلبة في ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي، المجلة العربية لضمان الجودة فى التعليم الجامعي – اليمن، مج9، ع24، ص210.

11- الريس، ناصر بن سعود، (2016)، الاعتماد الأكاديمي: جسر التكامل بين التعليم العام والجامعي "تصور مقترح"، رسالة التربية وعلم النفس–السعودية، ع53، ص 44.

12- الورثان، عدنان بن أحمد بن راشد، (2015)، مؤشرات قياس الأداء المؤثرة فى التعليم الجامعى: دراسة تحليلية فى ضوء مبادئ الاعتماد الأكاديمى، العلوم التربوية –مصر، مج23، ع3، ص 259–260.

13- القحطاني، منصور بن عوض صالح، (2015)، تطوير مؤشرات الكفاءة الداخلية بمؤسسات التعليم العالي في ضوء معايير الجودة والاعتماد الاكاديمي: دراسة تطبيقية على جامعة الملك خالد، مستقبل التربية العربية –مصر، مج22، ع97 و98، ص 110.

14- محمد، أشرف السعيد أحمد، والفقيه، هادي علي الفقيه، (2015)، تقييم الاحتياجات التدريبية لأعضاء هيئة التدريس بجامعة نجران في ضوء متطلبات معايير الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي. مجلة كلية التربية بأسيوط –مصر، مج31، ع4، ص 325.

15- محمد، أشرف السعيد أحمد، والفقيه، هادي علي الفقيه، (2015)، تقييم الاحتياجات التدريبية لأعضاء هيئة التدريس بجامعة نجران في ضوء متطلبات معايير الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي، مرجع سابق، ص 326–327.

16- أبو هاشم، السيد محمد، (2016)، تقويم برنامج ماجستير علم النفس بكلية التربية جامعة الملك سعود من وجهة نظر الطلبة في ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي، المجلة العربية لضمان الجودة فى التعليم الجامعي – اليمن، مج9، ع24، ص 209.

♦ The National Council for Accreditation of Teacher Education (NCATE) was founded in 1954 to accredit teacher certification programs at colleges and universities in the United States. NCATE was a council of educators created to ensure and raise the quality of preparation for their profession.

17- عساف، محمود عبد المجيد رشيد، (2015)، المعايير المهنية لمعلم مدرسة المستقبل في ضوء مبادىء الاعتماد الأكاديمي لكليات التربية. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية – شؤون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية – غزة – فلسطين، مج23، ع1، ص 49.

18- لغيث، العنود محمد، (2015)، أثر تطبيق الاعتماد الأكاديمي في كلية التربية بجامعة الملك سعود في أداء أعضاء هيئة التدريس من وجهة نظرهم. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية – فلسطين، مج3، ع12، ص 106–107.

19- قمبر، جميلة سعيد، (2016)، مدى توافر معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي في التعليم المحاسبي لكليات الاقتصاد في جامعة الزاوية الليبية ومعوقاتها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، المجلة العربية لضمان الجودة في التعليم الجامعي – اليمن، مج9، ع24، ص 67.

20- السالوس، منى بنت علي، والميمان، بدرية بنت صالح بن عبد الرحمن، (2010)، نحو معايير أكاديمية لجودة إعداد المعلم في كليات التربية بجامعة طيبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. اللقاء السنوي الخامس عشر (تطوير التعليم: رؤى ونماذج ومتطلبات) – السعودية، الرياض: الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية (جستن) وكلية التربية، جامعة الملك سعود، ص 55–56.

21- أمين محمد النبوي، (2007)، الاعتماد الأكاديمى وإدارة الجودة الشاملة فى التعليم الجامعي، الدار المصرية اللبنانية، بيروت، لبنان، ص 413–414.

22- أمين محمد النبوي، (2007)، الاعتماد الأكاديمى وإدارة الجودة الشاملة فى التعليم الجامعي، الدار المصرية اللبنانية، بيروت، لبنان، ص 414.

23-https://cedu.uaeu.ac.ae/ar/about/accreditation.shtml (09-12-2018; 20:05)

24-https://www.ncaaa.org.sa/AboutUs/Pages/Foundation.aspx (05-02-2018; 09:53)

25-https://www.ncaaa.org.sa/AboutUs/Pages/CommissionTasks.aspx (05-02-2018; 09:52)

26- اللوقان، محمد بن فهاد بن مطلق، (2015)، معوقات تحقيق الاعتماد الأكاديمي في كلية التربية بجامعة حائل: دراسة ميدانية، التربية (جامعة الأزهر) – مصر، ع164، ج3، ص 100–101.

27- دليل ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في المملكة العربية السعودية، (2015)، الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي، المملكة العربية السعودية، ص 15–24. والبلوي، سلمى بنت ناجي بن ساعد، (2015)، معوقات تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي في جامعة تبوك من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. التربية (جامعة الأزهر) – مصر، ع166، ج1، ص 723–725.

28- www.ncaaa.org.sa (09-12-2018; 20:10).

29- www.ncaaa.org.sa (09-12-2018; 20:12).

30- المجاهد، إبراهيم محمد إسماعيل، وعبدالله علي أحمد القرشي، (2017) ، مستوى تطبيق معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي وعلاقته بجودة الخدمة التعليمية في جامعة ذمار: دراسة ميدانية لآراء عينة من أعضاء هيئة التدريس والطلاب بجامعة ذمار، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ذمار، اليمن، ص 85–86.

31- عبابنة، عماد عصاب، (2014)، دور هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي في تطوير التعليم الجامعي في الأردن من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية، المجلة العربية لضمان الجودة فى التعليم الجامعي – اليمن، مج7، ع15، ص 78.

32- الخرابشة، عمر محمد عبد الله، (2009)، مرجع سابق، ص 2724–2730.

33- الإبراهيم، عدنان بدري رزق، (2012)، درجة تطبيق الجامعات الحكومية الأردنية معايير الاعتماد الأكاديمي من وجهة نظر القادة الأكاديميين فيها. المجلة السعودية للتعليم العالي –السعودية، ع 8، ص 65.

34- عبابنة، عماد عصاب، (2014)، مرجع سابق، ص 78.

قائمة المراجع:

1- الإبراهيم، عدنان بدري رزق، (2012)، درجة تطبيق الجامعات الحكومية الأردنية معايير الاعتماد الأكاديمي من وجهة نظر القادة الأكاديميين فيها. المجلة السعودية للتعليم العالي –السعودية، ع8.

2- أمين محمد النبوي، (2007)، الاعتماد الأكاديمي وإدارة الجودة الشاملة فى التعليم الجامعي، الدار المصرية اللبنانية، بيروت، لبنان.

3- ابن قدور، أشواق، (جانفي2013)، محاولة تصميم نظام ضمان الجودة بمؤسسات التعليم العالي: المركز الجامعي لتامنغست أنموذجاً. أعمال المؤتمر الدولي للتعليم العالي في الوطن العربي – آفاق مستقبلية – الجامعة الإسلامية – غزة – فلسطين، غزة: الجامعة الإسلامية.

4- أبو هاشم، السيد محمد، (2016)، تقويم برنامج ماجستير علم النفس بكلية التربية جامعة الملك سعود من وجهة نظر الطلبة في ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي، المجلة العربية لضمان الجودة فى التعليم الجامعي – اليمن، مج9، ع24.

5- أبوغمجة، نصر الدين محمد، ومسعود، حسين مجاهد، (افريل2009)، التحديات التي تواجه نظم ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في التعليم العالي والنوعي في الجماهيرية العظمى والحلول المقترحة. المؤتمر العلمي العربي الرابع – الدولي الأول لكلية التربية النوعية (الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات وبرامج التعليم العالي النوعي في مصر والعالم العربي – الواقع والمأمول) –مصر، مج4، المنصورة: كلية التربية النوعية بالمنصورة وفرعيها بميت غمر ومنية النصر.

6- البلوي، سلمي بنت ناجي بن ساعد، (2015)، معوقات تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي في جامعة تبوك من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. التربية (جامعة الأزهر) – مصر، ع166، ج1.

7- الخرابشة، عمر محمد عبد الله، (أفريل 2009)، التجربة الأردنية في مجال ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي .المؤتمر العلمي العربي الرابع – الدولي الأول لكلية التربية النوعية (الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات وبرامج التعليم العالي النوعي في مصر والعالم العربي – الواقع والمأمول) –مصر، مج4، المنصورة: كلية التربية النوعية بالمنصورة وفرعيها بميت غمر ومنية النصر.

8- دليل ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في المملكة العربية السعودية، (2015)، الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي، المملكة العربية السعودية.

9- الريس، ناصر بن سعود، (2016)، الاعتماد الأكاديمي: جسر التكامل بين التعليم العام والجامعي "تصور مقترح"، رسالة التربية وعلم النفس –السعودية، ع53.

10- السالوس، منى بنت علي، والميمان، بدرية بنت صالح بن عبد الرحمن، (2010)، نحو معايير أكاديمية لجودة إعداد المعلم في كليات التربية بجامعة طيبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. اللقاء السنوي الخامس عشر (تطوير التعليم: رؤى ونماذج ومتطلبات) – السعودية، الرياض: الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية (جستن) وكلية التربية، جامعة الملك سعود.

11- شمروخ، مرفت جمال الدين علي، (2015)، آليات التطوير التنظيمى وتحقيق الجودة الشاملة فى مؤسسات التعليم العالى من منظور طريقة تنظيم المجتمع، مجلة الخدمة الاجتماعية – (الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين) – مصر، ع54.

12- الطلاع، سليمان أحمد، (2005)، مدى توافر عناصر نموذج الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة والنوعية في مؤسسات التعليم العالي في جامعات قطاع غزة (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية (غزة)، فلسطين.

13- عبابنة، عماد عصاب، (2014)، دور هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي في تطوير التعليم الجامعي في الأردن من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية، المجلة العربية لضمان الجودة فى التعليم الجامعي – اليمن، مج7، ع15.

14- عساف، محمود عبد المجيد رشيد، (2015)، المعايير المهنية لمعلم مدرسة المستقبل في ضوء مبادىء الاعتماد الأكاديمي لكليات التربية. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية – شؤون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية – غزة – فلسطين، مج23، ع1.

15- القحطاني، منصور بن عوض صالح، (2015)، تطوير مؤشرات الكفاءة الداخلية بمؤسسات التعليم العالي في ضوء معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي: دراسة تطبيقية على جامعة الملك خالد، مستقبل التربية العربية –مصر، مج22، ع97 و98.

16- قمبر، جميلة سعيد، (2016)، مدى توافر معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي في التعليم المحاسبي لكليات الاقتصاد في جامعة الزاوية الليبية ومعوقاتها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها. المجلة العربية لضمان الجودة في التعليم الجامعي – اليمن، مج9، ع24.

17- لغيث، العنود محمد، (2015)، أثر تطبيق الاعتماد الأكاديمي في كلية التربية بجامعة الملك سعود في أداء أعضاء هيئة التدريس من وجهة نظرهم، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية – فلسطين، مج3، ع12.

18- اللوقان، محمد بن فهاد بن مطلق، (2015)، معوقات تحقيق الاعتماد الأكاديمي في كلية التربية بجامعة حائل: دراسة ميدانية، التربية (جامعة الأزهر) – مصر، ع164، ج3.

19- ماضى، إسماعيل سالم منصور، (2010)، دور إدارة المعرفة في ضمان تحقيق جودة التعليم العالي: حالة دراسية الجامعة الإسلامية بغزة (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية (غزة)، فلسطين.

20- محمد، أشرف السعيد أحمد، والفقيه، هادي علي الفقيه، (2015)، تقييم الاحتياجات التدريبية لأعضاء هيئة التدريس بجامعة نجران في ضوء متطلبات معايير الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي. مجلة كلية التربية بأسيوط –مصر، مج31، ع4.

21- الورثان، عدنان بن أحمد بن راشد، (2015)، مؤشرات قياس الأداء المؤثرة فى التعليم الجامعى: دراسة تحليلية فى ضوء مبادئ الاعتماد الأكاديمى. العلوم التربوية – مصر، مج23، ع3.

22- https://www.ncaaa.org.sa/AboutUs/Pages/Foundation.aspx (05-02-2018; 09:53)

23- https://www.ncaaa.org.sa/AboutUs/Pages/CommissionTasks.aspx (05-02-2018; 09:52)

24- https://cedu.uaeu.ac.ae/ar/about/accreditation.shtml (09-12-2018; 20:05)